التداولية ..البراغماتية الجديدة
خطاب ما بعد الحداثة

حفناوي بعلي

تظهر التداولية كدرس جديد ، أو كدروس جديدة ، ما دمنا لا نستطيع الكلام عن تداولية واحدة، بل عن تداوليات متعددة، يوحدها العنصر الشكلي لممارسة سلطة المعرفة والاعتقاد في إطار استراتيجيات توجه النقاش – والحوار، ما دام ارتباط الحقيقة قائما على حركة التواصل واستهداف المعنى . فلا غرابة إذن أن نصادف العديد من التداوليات : – تداولية البلاغيين الجدد. – تداولية السيكوسوسيولوجيين . – تداولية اللسانيين . – تداولية المناطقة والفلاسفة . وتأتي أهمية التداولية، من هنا، في كونها تهتم بمختلف الأسئلة الهامة ، والإشكاليات الجوهرية في النص الأدبي المعاصر، لأنها تحاول الإحاطة ، بعديد من الأسئلة ، من قبيل : من يتكلم وإلى من يتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم ؟ ما هو مصدر التشويش والإيضاح ؟ كيف نتكلم بشيء ، ونريد قول شيء آخر؟ من ثم، تستدعينا التداولية للإجابة عن هذه الأسئلة إلى استحضار مقاصدنا وأفعال لغتنا، و سياق تبادلاتنا الرمزية، والبعد التداولي لهذه اللغة المستعملة. لذلك، وجد مفهوم

الفعل، و مفهوم السياق، ومفهوم الإنجاز في التداولية كمقاييس ومؤشرات على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية .

ظهر كتاب فرا نسواز أرمينغو عن التداولية سنة1985 ، وهو حدث هام يفتح العديد من الآفاق المنهجية . وتعد الكاتبة خريجة المدرسة العليا للأساتذة بسيفر ، وهي مبرزة جامعية ، وأستاذة محاضرات بجامعة رين . وقد جعلت فرانسواز أرمينغو من أهدافها القيام بإنجاز تركيبي تداولي ، تجسد في بحثها عن مصادر ورواد هذه التداولية . ويظهر في المغرب خلال الفترة نفسها مؤلف "أحمد المتوكل " حول "الوظائف التداولية في اللغة العربية"، سنة1985، مما يعزز هذا الاتجاه الدراسي. وهو مساهمة تداولية نحوية، لا تمس الحقل الأدبي مباشرة، ولكنها تسمح بتكوين أفق يعتبر جوهريا في المقاربة الأدبية الحالية . لذلك نظل نفتقر إلى كتاب في هذا المجال ، يستطيع تغطية الحقل التخيلي بكل أبعاده الفلسفية والجمالية . ولعل كل هذه الحيثيات هي ما حفزت " سعيد علوش " على الخوض في ترجمة كتاب فرانسواز أرمينغو،الذي توخى من خلال ترجمته الطرح الضمني لسؤال إشكالي يخص ظهور الاهتمام العربي الزائد – والمحدود كيفيا –كميا بالبنيوية والشكلانية من جهة، وتجاهل المقاربات التيمية والتحليلية والتداولية من جهة أخرى؟

و يظهر أن القراءة الأولية للنصوص الروائية والحكائية والمسرحية ... الخ، تجعلنا ندرك البنيات التداولية الأساسية والثانوية في خطاب المستنسخات وخطاب الأطروحات الأدبية، على اعتبار أن مكونات كل خطاب أدبي تحيل باستمرار على مرجعيات اجتماعية وفلسفية، ورصائد ثقافية وطبيعية ، وعلاقات ذاتية وموضوعية، وبنيات عميقة وسطحية . من ثم ، يمتلك النص الأدبي كامل عناصر التداولية حيث تسمح مقاربة هذه الأخيرة بإحاطة دقيقة بمكونات النص الأدبي. ولعل كل هذا يقوم وراء ترجمة كتاب "المقاربة التداولية"، بل والمطالبة بقراءة تداولية للأعمال الإبداعية والتنظيرية على السواء(1).

تطور التداولية ..مفاهيم وأقانيم

التداولية! درس جديد وغزير، إلا أنه لا يمتلك حدودا واضحة. . . وتقع التداولية، كأكثر الدروس حيوية، في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية، إلا أنها غير مألوفة حاليا . ومع ذلك، فالتداولية محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي : ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط ، حين نتكلم ؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة هل يستطيع أن يمدنا بكذا، بينما يظهر واضحا أن في إمكانه ذلك ؟ فمن يتكلم إذن وإلى من يتكلم ؟ من يتكلم ومع من يتكلم ؟ من يتكلم ولأجل من ؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن الركون إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ماهي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوية؟ إننا نجد لذلك اعتبارات تداولية عند نمطين من المفكرين ، وبالدرجة الأولى عند أولئك الذين يتشبثون بحقيقة الجمل ، الهادفة فيما يتعلق بلغة كل يوم ، وبالجمل التي نطلق عليها " اللغات الطبيعية " ، وبعوائق حضور "الأنا " أو " الأنت " ،وهو حضور لا يستوجب الكشف عنه وتحديد معناه. ونصادفهما على شاشة كل الأدوار، التي يلعبها سياق تبادل المقاصد في إنجاز المضمون الدال، ويمثل هؤلاء بدرجات متفاوتة المناطقة – الفلاسفة أمثال : فريج، رسل، و كارناب، و با رهييل. ويتطرق جلهم إلى البعد التداولي، أي إلى الأخذ بعين الاعتبار دور المتكلمين والسياق كشيء يتطلب الإلمام به . ومن هنا، فإما أن على اللغة الشرعية للعلم أن تنحى، كما عند فريج وكارناب ، و إما يتوجب امتصاصها عبر التنحية أو التعبئة لها كما عند روسل ، وكين، و إما أن علينا معالجتها أحيانا بحيل مصارع الجيدو كما عند مونتاغ ، وغوشيه .

أما في الدرجة الثانية فتظهر التأملات القريبة من التداولية عند أولئك الذين يهتمون منذ أمد بعيد بآثار الخطاب على المتكلمين والمستمعين ، من سوسيولوجيين ومعالجين نفسانيين، ومتخصصين في البلاغة، وممارسي التواصل ، ولساني تحليل الخطاب أمثال : بيريلمان ، وديكرو وبوردیو،

وكيربرات ، و واتزلاويك . . . وهم أقرب عامة من أحد مصادر التداولية. من ثم ، تقول الحكمة التداولية لبيرس بأن الإنتاج الثلاثي للدلالة يتوجه نحو الفعل ، وبأن الفكرة التي نكونها عن الأشياء هي بجملة الآثار التي نرتئي إمكانيتها، انطلاقا من الأشياء . كما يوجد في النهاية صنف من المنظرين ، الذين يجمعون كليا بين دلالة و جملة وبين استعمالها، كما هو الأمر عند فيتجانشتاين ، وستراوسون ،وقد جعلا من اللغة العادية حديقة النعيم ، في تحليلاتهما المرهفة، كما نجد ذلك عند اوستن ، وسيرل . ونعثر كذلك عند من يرون في التداولية الأداة التقنية الملائمة لتعضيد فلسفة تعالي التواصل مثل أبيل ، وهابرماز،أو من يرون فيها علاقة حوارية مثل جاك . وتعد التداولية عند هؤلاء شيئا أساسيا ومركزيا. فكيف تعرف إذن هذه التداولية؟(2)

إن أقدم تعريف لها هو تعريف موريز سنة 1938 ، إذ أن : التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات . وهذا تعريف واسع يتعدى المجال اللساني (إلى السيميائي)، والمجال الإنساني (إلى الحيواني والآلي). ونجد تعريفا لسانيا عند آن ماري دير، وفرا نسوا ريكاناتي كالتالي : التداولية هي "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية". وتهتم من هنا، عند الأخيرين بالمعنى كالدلالية. وهي تهتم ببعض الأشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها . ويظهر تعريف إدماجي آخر تحت ريشة فرانسيس جاك إذ : " تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في آن معا . وهكذا تدرك اللغة من خلال هذه التداولية، كمجموع تشخيصي للعلامات التي يتحدد استعمالها من خلال قواعد موزعة لأنها تهم "مجموع شروط إمكانية الخطاب كيف ظهرت إذن وجهة النظر التداولية ؟ لقد توزعت دراسة علامات اللغة خلال القرن العشرين بالطريقة التالية :

- **المقاربة الدلالية**، وتعالج علاقة العلامات، والكلمات والجمل بالأشياء، وبحالات الأشياء. إنها دراسة مترابطة بالمعنى و المرجع والحقيقة.

- **المقاربة النحوية**، وتدرس علاقات العلامات فيما بينها، والكلمات في الجملة أو الجمل في مقاطع الجمل، بحثا عن إعطاء قواعد التعبيرات المكونة جيدا، وقواعد تحويل التعبيرات إلى تعبيرات أخرى. من ثم، يعد احترام هذه القواعد شرطا للأجزاء المتوالدة، وشرط احتفاظها بالمعنى، على أن تكون قابلة لامتلاك قيمة حقيقية (حقيقية أو خاطئة) . ونجد بان المقاربتين، تكون أولاهما درسا دقيقا لا يستنفذ مشاكل المعنى ولا مشاكل الحقيقة .
- أما **المقاربة الثالثة** والضرورية فهي : التداولية، وتتدخل لدراسة علاقة العلامات بمستعملي هذه العلامات ، والجمل بالمتكلمين . فما هي المفاهيم الأكثر أهمية للتداولية ؟

إنها بالضبط مفاهيم . كانت حتى الآن غائبة عن فلسفة اللغة واللسانيات، والتي كانت مهملة عن عمد، لعزل مظاهر أخرى كنا نتمنى دراستها قبل ذلك. وهذه المفاهيم، هي :

1 – مفهوم الفعل ، ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط ، ولا في البداية، ولا خاصة، تمثيل العالم ، بل تخدم إنجاز أفعال ؛فالكلام هو أن نفعل ، وبمعنى واضح : و هو مثلا فعل في الآخرين . وبمعنى غير ظاهر، ولكنه واقعي : تدشين معنى، والقيام على كل حال ب "فعل كلام ". إذ يوجه مفهوم الفعل هذا نحو مفاهيم أكثر دقة، وأكثر شمولية للتفاعل والتسوية.

2 – مفهوم السياق ، ونقصد به الوضعية الملموسة التي توضع وتنطق من خلالها مقاصد تخص المكان ، والزمان ، وهوية المتكلمين ، الخ . . . وكل ما نحن في حاجة إليه ، من أجل فهم وتقييم ما يقال . وهكذا ندرك مقدار أهمية السياق حين نحرم منه مثلا، وحين تنقل إلينا المقاصد عبر وسيط ، وفي حالة معزولة عن السياق الذي يصبح مبهما عامة، ودون قيمة . وعلى عكس ذلك ، فاللغة العلمية، واللغة القانونية، أجهدتا نفسيهما على الدوام في

إيجاد "مقاصدها – التي هي عبارة عن نصوص مكتوبة في الغالب – لتمرير كل الأخبار السياقية الضرورية للفهم الجيد كما يعبر عنه .

3 - مفهوم الإنجاز، ونقصد بالإنجاز، طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، إنجاز الفعل في السياق ، إما بمحايثة لقدرات المتكلمين ، أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد ؟ وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهما، كالقدرة التواصلية . ولإعطاء فكرة عن المظهر التجديدي ، بل والجدالي للتداولية، نقول بأنها تطرح موضع تساؤل عددا من المبادئ التي يقوم عليها البحث السابق، وهي : – أسبقية الاستعمال الوصفي والتمثيلي للغة.

- أسبقية النظام والبنية على الاستعمال .
- أسبقية القدرة على الإنجاز.
- أسبقية اللغة على الكلام .

و نفهم عند هذا الحد، بأن التداولية، وهي تستدعي القرار الابستمولوجي القاضي بإبعاد الكلام من الحقل اللساني بحكم كونه ظاهرة فردية محضة، تخلف في ذلك وجهة النظر البنيوية كما تخلف نحو شومسكي الذي خيب الآمال التي علقت عليه . وعلى عكس ذلك ،تعد التداولية استطالة لسانية أخرى للسانيات التلفظ التي دشنها بنفنيست ،إذ أن التمييز الكبير لا يتم أبدا بين اللغة والكلام ولكن بين الملفوظ ، الذي يقصد به ما يقال ، والتلفظ ، كفعل القول . وهكذا، يعد فعل القول فعلا لحضور المتكلم ، ويعلم على هذا الفعل في اللغة : بتكوين صنف من العلامات المتحركة، وآلة شكلية للتلفظ ، حيث تسمح اللغة لكل واحد بالإعلان عن نفسه كفاعل . فهل يكفي هذا ؟ وسنرى ذلك في ما بعد. وليست التداولية درسا منكفئا على نفسه ، فهي تصدر مفاهيمها في اتجاهات متعددة ولا تقوم فقط "بتفجير إطار المدارس اللسانية التقليدية" ، كما يشير إلى ذلك اللساني النحوي أوفربيك ،بل تتدخل في قضايا كلاسيكية داخلية للفلسفة، فهي تلهم الفلاسفة كما أنها مطالبة بشدة،

ودون شك ، بتجديد نظرية الأدب . فهل تعد القضايا الفلسفية التي تلقي التداولية الضوء عليها ملحة وجديدة(3)؟

يمكن للتيمة التداولية أن توضع في عمق المنطق ، إذ يجد هذا المنطق من هنا، مصادره الإغريقية . وتثير التداولية من ثم ، آمالا كبيرة، فأي شيء تدعيه إذن ؟ ألا يكفيها أن تكنس واجهة بابها.؟ إن كل من يلقي بنظرة خاطفة حول الحالة المنهجية لهذا الدرس يدرك شرعية القلق في كل ذلك. فبادىء ذي بدء، هل علينا أن نقول بالتداولية أو بالتداوليات ؟ هل علينا أن نقول عنها : درسا أو صراع دروس ، مختلفة ؟ فالتداولية كبحث في قمة ازدهاره ، لم يتحد بعد في الحقيقة . ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين ، فيها يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها . ونكاد نرى جيدا ، على العكس من ذلك، إلى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية لتداخل – اختصاصات اللسانيين والمناطقة والسيميائيين والفلاسفة والسيكولوجيين والسوسيولوجيين . فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات والافتراقات .

تعني كلمة التداولية عند بعضهم "البراكسيس"، إذ على التداولية أن تعين مهمتها في إدماج السلوك اللغوي داخل نظرية الفعل . ويدركها البعض الآخر كمهتمة أساسا بالتواصل ، بل وكل أنواع التفاعل بين الأعضاء الحية. بينما عليها عند البعض الآخر أن تعالج استعمال العلامات أساسا ، وهذا هو منظور أحد المؤسسين ، ويدعى موريز. أما الفريق الأخير فيعد التداولية علم الاستعمال اللساني ضمن السياق ، أو بتوسع اكثر، هي استعمال العلامات ضمن السياق . وتدفع أهمية هذا المفهوم الأخير بماكس بنيك إلى إعادة– تسمية التداولية في نظره : إذ عليها أن تسمى " السياقية " !

ففي اتجاه بيرس – موريس – كارناب وموريس – سيبوك وا تجاه ميد -موريس وميد – باتيسون، تظهر التداولية كأحد مكونات السيميائية، مكتسبة مظهرا تجريبيا وطبيعيا ، أساسا . وعلى العكس من ذلك ، فالتداولية تدخل في عمر التقعيد، انطلاقا من بارهييل ،أما أن تكون تداولية منطقية وشكلية فقد أثار هذا جدلا. وليس هذا كل شيء ، فالتداولية تستقبل ميراث لسانيات

التلفظ ، كما أن وراءها أخيرا مجموع مكتسبات الحركة التحليلية في الفلسفة، وبطريقة مباشرة أكثر، و أكثر ظهورا تحليل اللغة العادية .

لقد تولدت التداولية ونمت عبر اختلافات وتوحيدات متلاحقة، وليست وحدتها اليوم مضمونة، لتواجد كثير من الطرق المتسابقة في عراك بناء(4). يشمل امتداد مجال التداولية ومشاغلها ، دراسة المفاهيم والأقانيم الأساسية التالية : حكم الحديث ، والافتراض المسبق ، والتفاعل والحوار.

1 – حكم الحديث لغرايس : لئن كان " أوستين "، و " سورل "، قد شحذا مفهوم الاصطلاح ، الذي يحدد ويكفل القوة الإنشائية لفعل الكلام، فإن "غرايس " قد اقترح مفهوما أعم ، يمكن أن يشتغل بمعزل عن فعل الكلام ، كما يمكنه أن ينظم التواصل أي نوعا من السلوك العقلاني للفرد، كما يؤسس مبدأ التعاون داخل التبادل التعاوني حول مقاصد المشاركين ، وهذه المقاصد ليست في الواقع صريحة بين أطراف التبادل، والحال أنها عبارة عن عناصر خفية ، تعتمد في شكل اتفاق ضمني من قبل المتخاطبين ، الذين يسهرون على مجرى التواصل الحسن ، بموجب لعبة ذكية من الاستنتاجات .

2 – مفهوم الافتراض المسبق : عند كل عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف المتخاطبون من معطيات أساسية وأقانيم معترف بها ومعروفة .وهذه الافتراضات المسبقة، لا يصرح بها المتكلمون، وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية (التبليغية) . وهي محتواة في القول؛ سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا. و هكذا لو قمنا باختيار قول ما، و يدعى هذا الاختبار اختبار النفي ، فإن الافتراض المسبق يظل صالحا :

- أغلق النافذة
- لا تغلق النافذة

يتمثل الافتراض المسبق هاهنا في كون النافذة مفتوحة .

3 – مبدأ التفاعل : لئن ركز دعاة نظرية أفعال الكلام أبحاثهم حول شروط إنجاز هذه الأفعال ، وتحليلها وتصنيفها ، فقد تبين بعد ذلك أنه من الضروري توسيع مجالها ، بحيث تشمل التفاعل والحوار. وراء الصبغة

الفلسفية للتفاعل ، يجب في إطار التداولية الاحتفال بالعوامل اللسانية قبل كل شيء .فعندما يتفاعل شخصان، فإنهما يقيمان بينهما علاقات ذاتية ويتبادلان المعلومات. و يجري التبليغ أو التواصل في ذات الوقت على مستويين، أو لنقل إنه يكتسي وجهين اثنين : الوجه العلائقي، الذي يبرز من خلال النبرة والحركة والإيماءة. و وجه المحتوى، الذي يتعلق بالمعلومات الفكرية والمعرفة المجردة.

و يتعلق الأمر في الحالة الأولى بالتبليغ القياسي ، في حين يتعلق الأمر في الحالة الثانية بالتبليغ المدعو " الاطرادي " .

إن هذه الاعتبارات العامة حول مبدأ التفاعل، يجعل من مظهره العيني، الذي هو الحوار مكون التبليغ الأساسي.

4 – البنية الحوارية : لقد أخذت إشكالية الحوار تستثير اهتمام الدارسين منذ ثلاثين سنة ، وهناك عدة مدارس ذات توجهات متعددة تعنى بهذه القضية؛ فعلى سبيل المثال :

- النزعة الانتوميتودولوجية: تلح على تحليل الحديث ، وكذا الاستراتيجيات التي يعتمدها المتكلمون .
- الاتنوغرافيون : فإنهم يهتمون بمفهوم " الملكة التبليغية " .
- النزعة اللسانية والاجتماعية ؛ فإنها تقوم بتحليل الأقوال في مختلف مقامات التبليغ، بالاعتماد على الوظائف اللغوية المحصورة من قبل " بوهلر " و" جاكبسون " .وأخيرا فإن علم الاجتماع ، يشارك هو الآخر بنصيب لا يستهان به ، وذلك من خلال أعمال " غوفمان "حول التفاعل ، الذي يحصل وجها لوجه ، وذلك في الحالات التي يكون هم المتفاعلين (المتخاطبين) فيها ، هو الحفاظ على " سمعة " المخاطب.

وإنه من الأهمية بمكان في كل بحث تداولي الاحتفال بالحوار ، بوصفه بنية كبرى والفعل اللغوي بوصفه بنية صغرى(5) .

ولما كانت هناك عدة توجهات للسانيات التداولية ، فإنه لم يهتد بعد إلى صيغة موحدة .وقد اقترحت عدّة تحديدات :

استشرف " شيلين – لانج " (1979) ثلاثة توجهات أساسية .إن اللسانيات التداولية هي في الوقت نفسه ؛ علم استخدام الأدلة ، ولسانيات الحوار ونظرية الأفعال اللغوية .أما "موريس "، فإنه يرى بأن اللسانيات التداولية، هي العلم الذي يعالج العلاقة بين الأدلة ومؤوليها .في حين يرى " ريكاناتي"، و" ديلر " ؛ بأنها تخصص يدرس استخدام اللغة داخل الخطاب والسمات المميزة لها ، التي تؤسس وجهته الخطابية في صلب اللغة .وأخيرا فإن " ف .جاك " ، يعتبرها تخصصا يتناول اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتبليغية واجتماعية في الوقت نفسه(6).

ونظرا لعلاقاتها بالتخصصات الأخرى ، فإنها تحتوي على أوجه لسانية واجتماعية ونفسية .ولما كانت لا تستبعد " لسانيات النظام " ، فإنها تدرج علم التراكيب والدلالة .وإذا نحن نظرنا إليها من هذه الزاوية ، فإننا نجدها تستدعي إعادة تحديد اللغة : ليس القول ذا محتوى فحسب بل أنه ذو مقصد .وفضلا عن هذا فهو أداة اتصال بين أطراف التبليغ، كما أن القول فعل داخل مجرى النشاط ، وكل فعل يغير حالة العلاقات القائمة بين أطراف الحديث والموجودة من قبل ، ويأتي بشروط نشاطات مقبلة .

البراغماتية ..أو الذرائعية الجديدة

يعود أصل التسمية " البراغماتية " – أو الذرائعية الجديدة – إلى منظري السيمياء مثل : تشارلس موريس ، وتشارلس ساندرز بيرس ، وجون ديوي على وجه الخصوص .وتختلف دلالتها حسب الحقل الذي نبعت منه : كالفلسفة واللسانيات ، والاتصال ، على أن سمتها الغالبة تظل توجهها العملي .ونتيجة لتداخل حقولها بحقول مجاورة ، فإن لها كثيرا من الترجمات في اللغة العربية ، منها التبادلية أو التداولية ، والاتصالية ، والنفعية إلى جانب الذرائعية .

أما وصف هذا الاتجاه بالذرائعية، فيعود إلى كونه امتدادا لفلسفة معروفة بهذا الاسم، أسسها الفيلسوف الأمريكي تشارلس بيرس في القرن

التاسع عشر. إذ أصبح مصطلحا فلسفيا في عام 1878 م. غير أن بيرس صاغ المصطلح برسم مختلف " براغماتية " ، ليكون شارة على منحاه الخاص في هذا الاتجاه. ثم عدل الذرائعية وأذاعها الفيلسوف الأمريكي الآخر والأكثر شهرة " وليم جيمس "، وقوامها أن قيمة الأفكار المجردة ، تقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عمليا، وأنه حتى تكون الأفكار غير عملية ، فإن الواقع التاريخي والعملي يظل مهيمنا عليها ، ومن هنا أمكن تسمية هذه الفلسفة ، التي أصبحت سمة على الثقافة الأمريكية ، الفلسفة العملية .وتأسيسا على التوجه العملي ترفض الذرائعية الوضع المثالي ، الذي تفرضه الفلسفات العقلانية والمثالية بنزوعها إلى التنظير ، لأن ذلك يفرض على تعددية العالم واختلافاته نظاما واحدا ، يحاول اكتناهه متجاهلا حقيقة تركيبه(7).

أخذ هذا التوجه بالبروز منذ أوائل الثمانينات ، حين نشر الأمريكيان ستيفن ناب، و والتر مايكلز مقالة بعنوان " ضد النظرية " عام 1882 م، وصفا فيها النظرية بأنها محاولة للسيطرة على تفاسير نصوص مختلفة بالاستعانة بنظرية عامة للتفسير، و هذا غير ممكن كما يقول المؤلفان ، لأنه يستحيل التحكم بالممارسة من خارجها. ذلك أن الإنسان، كما يقول ستانلي فش، وهو أحد أشهر أصحاب هذا الاتجاه، واقع دائما ضمن الممارسة والظروف أو " مموضع " ، و النصوص التي تحتاج تفسيرا وقراءة أكثر تفردا ، من أن تحتويها نظرية هرمونيوطيقية أو تفسيرية واحدة .

وممن عرفوا بهذا الاتجاه بالإضافة إلى المشار إليهم سابقا، الناقدان الأمريكيان إيرك دونالد هرش، و و.ج.ميتشل، محرر كتاب " ضد النظرية : الدراسات الأدبية والذرائعية الجديدة " 1985، وكذلك الفيلسوف الأمريكي رتشار رورتي، والفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار، الذي هاجم النظرية في كتابه " الحالة ما بعد الحداثية " 1984، بوصفها محاولة للتحكم بما يسمى ليوتار " ألعاب اللغة "، التي تؤلف الخطاب.

في كتابه "نتائج البراغماتية" يفتتح - رورتي - مجموع هذه المقالات بدراسة ممتازة عنوانها "البراغماتية والفلسفة" حيث يعرض فيها جملة الفروقات والاختلافات بين التيارات الفكرية (الأفلاطونية ونقيضها الوضعية) ليتجاوزها ببراغماتية جديدة تعطي الأولوية والصدارة للعلاقات والكلمات كمعاجم تعبر عن تجارب فريدة وممارسات مفتوحة وتواصلية. في براغماتية رورتي تصبح الحقيقة نوعا ما "اسمية" أي الاسم الذي يعبر عن مسميات هي مجرد علاقات أو موافقات أو تعاقدات تتقاسم كلها ما يمكن اعتباره أو إثباته كحقائق(8).

البراغماتية الجديدة عند رورتي هي امتداد للبراغماتية الكلاسيكية والمتمثلة في نماذج بيرس، وديوي، وجيمس، مضافا إليها عناصر ما بعد حداثية في التفكيك والهيرمينوطيقا. يقول رورتي عن نفسه أنه أقرب إلى ديوي وجيمس منه إلى بيرس. فهذا الأخير اشتهر بتنظير فلسفي بارع في نظرية العلامات (السيميولوجيا) لكنه ظل أسير التصور الكانطي بالبحث عن سياق لا تاريخي يضم كل شيء ويصبح القبلي الضروري والمتعالي لكل تجربة أو فكرة أو مشروع .

أما ديوي وجيمس فقد ناضلا ضد كل الأشكال النظرية للتأسيس الفلسفي، وانصب اهتمامهما على الفلسفة العملية، كعلاقة تواصلية بالواقع ينتفي معها الطابع الماهوي والمتعالي. و هو ما يميز به رورتي البراغماتية على أنها فلسفة "لا ماهوية"، لأنها ترفض التمييز بين الطبيعة الجوانية للشيء وطابعه العرضي والعلائقي، بينما تسلم الماهوية بالحقيقة الثابتة للشيء، ترى البراغماتية أن الكل رهين التحول والتبدل: الشيء والسياق وموضوع القصد؟ عوض البحث عن الحقائق الكامنة أو الأزلية للشيء، فإن الاهتمام ينصب الآن على المعتقدات والنزوعات التي تتيح للإنسان حصاد رغباته وقطف ثمار ما يراه صالحا لوجوده وسياقه. الحقيقة عند البراغماتي تصبح لغة عملية وليس صورة نظرية، فهي فعل تواصلي يدب على سطوح العلاقات والآفاق وليس تأملا نظريا يغوص في خبايا الأعماق. إذن ثقة إزاحة

إستراتيجية يمارسها البراغماتي في اختراق الماهوية ومجاوزة التمثل. فهو ينتقل من القضايا المنطقية رهينة الصحة أو الخطأ تبعاً للمطابقة أو عدم المطابقة مع عالم خارجي إلى لغات ومواضعات تحدد ما يمكن اعتباره نتاج المنفعة والملاءمة(9).

بناء على هذا التصور العلائقي وغير الماهوي للحقيقة، يردم البراغماتي الفجوة الكائنة بين العقل والرغبة أو العقل والإرادة. فلا ينفك العقل عن حيزه العملي والإرادي وهو ليس مجرد مصنع في فبركة الأفكار والتصورات، بل يتبدى مفهومه في مساحة التواصل و التداول أو الأمل والعمل. وهذا التصور اللاماهوي للعقل والحقيقة، يفتح للبراغماتي آفاق البحث و التنقيب أو القراءة والاستقراء تطال كل المعارف والنماذج والبرامج. فلا يبحث البراغماتي عن طبيعة الأشياء ليسقط عليها مناهج صارمة أو يقرؤها وفق آليات تقنية ليكشف عن حقيقة هذه الأشياء وتطابقها مع الفكر والواقع، و إنما يقاربها كعملات تكمن حقيقتها في جودتها أو منفعتها وتتجلى فاعليتها في التبادل والتداول. فلا يوجد منهج بإمكانه أن يدل على الحقيقة و في أي وضعية أو حسب أي معيار يمكن الاقتراب منها أو القبض عليها(10). فقط لأن الحقيقة ليست شيئا نقبض عليه أو نسعى لبلوغه أو نستحضره في الحاضر أو نحتذي به أو نتماهى معه، بل هي ما نبتكره من وقائع وما نصيغه من رغبات كإرادات، وما نجابهه كأحداث وما نتواصل به ككائنات وما نعتبره، قبل كل شيء، نافعا وذا جودة يتيح إقامة علاقات حيوية ومتعددة ومتجددة بالواقع وبالذات. فلا يجدي البحث عن الحقيقة كتطابق مع واقع خارجي أو مع الذات على سبيل الصدق والكذب أو الصحة والخطأ، وإنما بناء الحقائق وصناعة الوقائع كممارسة ناجعة تتيح للإنسان بأن يعقد علاقات مثمرة مع محيطه ومع ذاته.

و يرى رورتي أن فلسفة ما بعد الحداثة انفتحت اليوم على الحوار والتواصل بعدما أخفق العقل الماهوي أو الحقيقة المتعالية في بناء علاقات بشرية مرنة ومفتوحة . لكنه يقصي من المبحث الما بعد حداثي والبراغماتي

كل إرادة تؤول إلى تصنيم فكرة أو تأسيس قاعدة أو تأصيل مبدأ. براغماتية رورتي، فضلا عن كونها ضد التصور الماهوي والتمثلي والتطابقي، فهي ضد كل فكرة تسعى للتأسيس أو التأصيل. هناك فقط مساحة الحوار اللانهائي الذي يفتح آفاق التواصل والتغيير أو أساليب الرؤية والتعبير ولا يشكل مبدءا ساميا أو معيارا متعاليا. فقط المحايثة والتناهي في التواصل والتبادل(10) .

و في الطرح اللساني، ركزت الذرائعية على ما أهملته اللسانيات، فإذا ركزت اللسانيات على علم التركيب وعلم المعاني، فإن الذرائعية – وهذا أساس ارتباطها بالتبادل والمنفعة – ركزت على الجانب الاتصالي، أي علاقة الإشارة بمن يستخدمها. هذا الجانب ظل مستبعدا دائما من قبل اللسانيين، الذين ركزوا دائما على جوانب القواعد الشكلية و ميزوها عن الاستخدام اليومي العادي، لأن هذا الجانب قد لا يخضع إلى المنهجية الصارمة، وبالتالي لا يؤسس موضوعا للدرس اللساني. حتى " نعوم تشومسكي " اتبع هذا النهج، إذ سعى إلى استخلاص موضوع ألسني، وعزله عن الاستخدام العام اليومي، لكي يكون قابلا للدرس اليومي. لكن ردود الفعل توالت حديثا ضد هذا الاستبعاد، إذ يرى أصحاب الذرائعية الجديدة " أو " التداولية " أن اللغة لا يمكن أن تنعزل عن استخدامها، وتنحصر في علمي النحو والمعاني، بل إن الاتصال يلعب دورا فاعلا، إذا أردنا أن نفهم حقيقة اللغة.

لقد ظهرت دراسات مختلفة منها على سبيل المثال، محاولات ستيفن ليفنسون في كتابه "البراغماتية ". فهو يرى أن نقص التركيز على الجانب التداولي، يفضي إلى عجز اللسانيات عن تبرير الجانب الاتصالي للغة، خاصة أن نظرية علم المعاني لا تعيننا كثيرا على فهم اللغة. من هذا المنطلق أصبحت الذرائعية أو التداولية جزءا ثالثا في الدراسات اللسانية.

أما في الدراسات الأدبية، فقد ركزت الذرائعية على سمة الأدب الاتصالية، انطلاقا من أن الاتصال عموما لا يكتمل دون أخذ الأدب و سياقه في الاعتبار، كما أن دراسة الأدب لا تكتمل، دون الأخذ في الاعتبار توظيف الأدب لمصادر الاتصال المختلفة. إن أبعاد مثل هذا الطرح لا شك مثرية،

فالأدب لم يعد نصا مغلقا أو بنية شكلية معزولة عن سياقها، بل إن هذا الاتجاه أعاد إلى الدرس الأدبي الصلة القديمة بين الخطابة و الشعر.

و لهذا فإن الدراسة الذرائعية / التداولية للأدب تسعى إلى اكتشاف التقنيات العملية في النص (الإيحاء، والافتراض المسبق، والاقتناع)، وربطها بالقوى الخارجية في عالم الكاتب والقارئ، مثل علاقات القوى والتقاليد الثقافية، وأنظمة النشر والتوزيع والرقابة، وهلم جرا. و يبقى التركيز في كل هذا على صلات الاتصال والتفاعل الخاصة والدقيقة الفعلية(11).

التداولية والحجاج وبلاغة الخطاب

هكذا ينتمي القول أو النص الحجاجي إلى مجال التداوليات، إلا أن مجال التداوليات هو مجال واسع من جهة، و متشعب من جهة ثانية. وبالتالي يجوز القول بوجود تداولية البلاغيين، وتداولية اللسانيين، وتداولية المناطقة والفلاسفة، إلخ . هكذا، تذهب إحدى الباحثات إلى القول : " فالتداولية كبحث في قمة ازدهاره، لم يتحدد بعد في الحقيقة. و لم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها ". و بغض النظر عن تداخل الاختصاصات المقاربة للتداولية، فإن هذه الأخيرة تحاول الإجابة عن أسئلة مهمة مثل : – من يتكلم ؟ والى من يتكلم ؟ – ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ – ما هو مصدر التشويش والإيضاح ؟ –كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟ وتستدعي الإجابة عن هذه الأسئلة استحضار مقاصد التكلم وأفعال اللغة وبعدها التداولي والسياق، إلخ . و بصرف النظر هل التداولية هي قاعدة اللسانيات أم العكس، فإن الأسئلة المطروحة سابقا تنطبق على كل أنواع الخطاب والتكلم ، بما فيها الخطاب الحجاجي .

إن هذا الأخير ينطوي على البعد التداولي على عدة مستويات. فعلى مستوى أفعال اللغة المتداولة في الحجاج هناك الأفعال "العرضية" والتي تستعمل – حسب أوستين " لعرض مفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات وضبط مراجع. مثال ذلك : أكد، وأنكر، وأجاب، واعترض،

وهب، ومثل، وفسر، ونقل أقوالا " . وعلى مستوى السياق هناك أدوات وتعابير وصيغ تضفي السمة الحجاجية على تخاطب ما، مما يجعل الحجاج يكون ضمنيا أو صريحا. هكذا " (نجد تعابير إنجازية موجهة إلى ربط قول ما بباقي الخطاب وبكل السياق المحيط .

من هنا نعثر على "أجيب " واستنبط " ! أستخلص " وأعترض "... وتأتي هذه التعابير لتربط القول بالأقوال السابقة وأحيانا بالأقوال اللاحقة ...". لكن هناك مستوى آخر يتجلى فيه البعد التداولي للخطاب الحجاجي، يتمثل في المستوى الحواري أو التحاوري سواء كانت ذوات هذا التحاور مضمرة أو متعددة الأصوات والأمارات. وبهذا الصدد تقول فرانسواز أرمينكو ما يلي : " تعد الحوارية مكونا لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين توجدان في علاقة حالية. و يقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود التالية : " كل تلفظ يوضع في مجتمع معين، لابد أن ينتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الإصاتة وثنائية العرض، على حد تعبير فرانسيس جاك.

و من هذا المنطلق ، فإن الظاهرة الحوارية تعتبر صميمية في كل خطاب على الإطلاق. إلا أن الاتجاه الحجاجي الذي يعد أساس هذه الظاهرة يبرز بوصوح أكثر على صعيد التواصل الفكري، وهذا ما اتضح مع التداولية المتعالية لدى كارل أوتو بل، و التداولية العالمية لدى يورغن هابرماس(12).

إن أساس الحجاج، إذن، في منظور بعض الاتجاهات التداولية هو الحوارية، و ما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوع وتتباين تقنيا بتنوع وتباين أنماط التحاور ومراتب الحوارية. و قد شكل هذا الأساس دافعا دفع بعض الباحثين إلى إجراء تصنيفات ضمن الفعل الحواري تحت مبرر مراعاة الشروط السوسيو – لسانية لكل صنف ولبعده التداولي الخاص. وقد ذهب الأستاذ طه عبد الرحمن إلى الاعتقاد بأن ("الحوارية تنقسم إلى "الحوار"،

"المحاورة" و"التحاور"، وكل منها يخضع لمنهج حجاجي استدلالي وآلية خطابية وبنية معرفية وشواهد نصية".

غير أن مثل هذا التصنيف للفعل الحواري - الحجاجي، وما يترتب عليه من تقسيمات منهجية، قد يسقطنا في نزعة تفاضلية وتعسفية، أو موجهة بخلفيات أخلاقية عابرة. والحقيقة، إن الحوارية وحجاجها هي ذاتها من نتائج "العملية التواصلية"، ومن ثم فمن الصعب جدا حصر كل اتجاهات المناقشة والتخاطب الحجاجي ،حتى ولو حاولنا أن نضع لذلك قواعد أو مبادئ " أو مسلمات كتلك التي سماها "كرايس " بمبادئ المناقشة القائمة على "التعاون"). وهذه المبادئ أو الحكم هي أربعة وتتلخص فيما يلي :

1- مبدأ الكم: اشتمال مساهمة المناقش على كمية من المعلومات المطلوبة لا زيادة فيها ولا نقصان.

2- مبدأ الكيف: المساهمة في النقاش تكون حقيقية لا تؤكد ما يعتقد صاحبها أنه خطأ. ولا تؤكد ما هو في حاجة إلى حجج .

3- مبدأ العلاقة: التكلم في صميم الموضوع، وعند الضرورة.

4- مبدأ الطريقة: الوضوح في الكلام، وتجنب الالتباس في الحديث، وكذا تجنب الكلام الغامض، مع توخي الاختصار و المنهجية.

وهذه المبادئ لا يمكن اعتبارها تداولية أو حجاجية محضة، لأنها تعتبر عديمة المعنى خارج نطاق النشاط الخطابي باعتباره نشاطا عقليا. وهذا النشاط بدوره ليس معزولا عن مضمونه السوسيو - أخلاقي والتواضعي (العرفي). والدليل على ذلك، أن كل مناقشة أو تفكير حجاجي أو غير حجاجي هو تفكير مع الآخر وتواصل معه(13).

يرى أنصار التحليل التداولي للخطاب، أن المهمة الأولى لتحديد علاقة البلاغة بالتداولية، هي تعريف مجال كل منهما، فالبلاغة " فن الوصول إلى تعديل موقف المستمع أو القارئ "، مما يجعلها مجرد أداة نفعية ذرائعية .وبنفس الطريقة يرى " ليتش " أن البلاغة تداولية في صميمها؛ إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما،

مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما. و لذلك فإن البلاغة والتداولية البرغماتية، تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي.

غير أن دارسي التداولية، يرون أنه من المناسب تضييق مجال دلالة البلاغة باعتبارها أداة ذرائعية، وإلا أصبح من الممكن اعتبار كل شيء بلاغة ، تأسيسا على أن لكل شيء أهدافه النفعية، وأن كل رسالة لها قصدها وموقفها وظروف تلقيها.

و من هنا يفهمون التداولية اللغوية الآن كتنظيم غير مخالف لعلمي الدلالة والنحو، إلا في المستوى فحسب؛ إذ أنه يقوم بجمعهما في مستوى ثالث خاص بالسياق المباشر. مما يجعل التداولية قاسما مشتركا بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية البلاغية. و يعني التداوليون بالاقتراب من الخطاب كموضوع خارجي، أو شيء يفترض وجود فاعل منتج له، وعلاقة حوارية مع مخاطب أو مرسل إليه.

و ما يهمنا في هذا التحليل التداولي، إنما هو الخطاب وفاعله، الذي نعرفه فحسب من خلال خطابه، أي بالكيفية التي يقدم بها نفسه من جانب. فعلى التحليل النصي للقول، أن يشمل كل ما يشير إليه النص من موقف الفاعل الداخلي تجاه قوله. و تأسيسا على ذلك يرى التداوليون أن الخطاب ينقسم إلى نوعين كبيرين: خطاب مباشر، و آخر غير مباشر .

فالخطاب المباشر يراد به مجرد توصيف المتكلم المذكور، بدون التعبير عن أي حكم قيمة صريح عنه أو عن كلماته، ولنتصور عبارة مثل " أمكم تقول : تعالوا حالا يا أولاد "، فالمتكلم يجعل نفسه مجرد ناطق باسم الأم. و مع ذلك فاستخدامه لصيغة القول أو الخطاب المباشر لنقل القول، يمكن أن يتم لإضفاء مسحة عاطفية على الموقف، مثل الاستعجال أو الغضب أو غير ذلك من المشاعر.

أما القسم الثاني من أشكال الخطاب الكبرى، فهو الخطاب غير المباشر. و هو يتولد عند امتصاص خطاب الآخر، وأداته بطريقة غير حرفية؛ مما

يتطلب تحويل أزمنته الفعلية، وتعديل ضمائره وإشاراته، كي تنسق في اتجاهاتها وإحالاتها. الأمر الذي يجعل منه مختلفا عن الخطاب المباشر؛ إذ يقوم القائل هنا بإعادة صياغة الكلام، الذي ينقله متوخيا الدقة في نقله حينا، أو إيجازه و اقتطاع بعض أجزائه حينا آخر، مستخدما كلماته هو، يؤدي بها ما قاله المتكلم المنقول عنه. عندئذ تصبح الإشارة والأزمنة والضمائر مختارة من منظور القائل، مما يجعله للوهلة الأولى أقل موضوعية، وحيادا عادة عن الخطاب المباشر. إذ الاعتماد على الخطاب غير المباشر، يعني أن المتحدث قد اختار استخدام لغته هو، وإعادة صياغة خطاب غيره(14).

ومن المعتاد في الأدب – كما يقول التداوليون – استخدام تغيير الشفرة اللغوية على وجه التحديد لتقديم الشخصيات والتعريف بها، وإبراز خواصها عن طريق إدخال صوت مغاير لصوت " فاعل " الخطاب، الذي يحتفظ بلغة متجانسة وخاصة له. فاللهجات المتفاوتة والمؤشرات التعبيرية لا تربط ببعضها كتعبير عن مضمون فحسب، بل تقوم بالإضافة إلى مواجهة مشكلات الدقة وقابلية التعبير عن نفس المضمون بتدخلات واضحة، في تحديد شخصيات المشاركين في عمليات التواصل. أي أنّ إعادة الصياغة غالبا ما تتضمن الإبقاء على بعض عناصر القول الأول من تعبيرات مميزة، وعلامات تعجب واستفهام، و ترجيعات وتكرار، وروابط استدلالية و سببية، وإشارات أخرى لغوية من قبيل الخطاب المباشر. وعندئذ فإن " فاعل الخطاب " يدخل نفسه في الشخصية التي تتكلم و يتحدث من خلالها كأنه قناع له، مما يكشف عن تراوح القول بين المنظور الخارجي واتخاذ موقف الشخصية المنقول عنها، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى نوع من التداخل بين الفواعل.

و يرتبط بذلك تحليل أنصار هذا الاتجاه في الدراسة التداولية للخطاب لإشكال " التباعد "، مما تنجم عنه صور بلاغية عامة بالغة الأهمية، السخرية والتهكم والمحاكاة. إذ أن ظاهرة التباعد في الخطاب تستحق عناية خاصة. فعندما يعمد المتكلم إلى اتخاذ موقف لا يدل على التبني الكامل لما يقول، فإن

هذا يؤدي إلى خلق مفارقة واضحة. و قد يتم ذلك عن طريق علامات التنصيص أو غيرها.

و فيما يتعلق بالشكل الآخر، وهو المحاكاة والتقليد، فإنه لا يعد مجرد إجراء تعبيري، بقدر ما يعتبر جنسا من القول. أو شيئا يتصل بتأويل النصوص الكاملة. و على مستوى البنية الشكلية، فإن نص هذا النوع من التقليد، الذي يسمى " الباروديا "، يعتمد على إقامة تكوين خاص، يتمثل في إضافة النص الذي يتم تقليده إلى النص الذي يقوم بهذا التقليد(15).

و قد أخذ تيار تحليل الخطاب التداولي يفيد في الآونة الأخيرة من جملة المبادئ السيميولوجية، غير أن بدايته كانت تدين لازدهار اتجاهين كبيرين في تحليل الخطاب منذ عقد الستينات؛ أحدهما لغوي يبحث في علاقة النص على مستوى " ما فوق الجملة الواحدة " ، بتتبع مظاهر الإحالة النحوية، وبنية الدلالة الكلية للخطاب. و يمارسه اللغويون الأمريكيون في الدرجة الأولى. و الثاني يتمثل في تحليلات المدرسة الفولكلورية البنيوية، التي ورثت مبادئ " بروب "، في صرف الحكاية الشعبية، وأخذت في إعادة صياغتها وتعديلها كما هو الحال عند غريماس، وبريموند وغيرهما. ويجمع هذان الاتجاهان معا البحث عن البنية الكلية الكامنة تحت النص، ومظاهرها الخارجية.

ثم لم يلبث هذان الاتجاهان في تحليل الخطاب أن أسفرا في تطورهما خلال السبعينات، عن منظومة متسقة من الإجراءات المنهجية، التي تفيد من المنظور التداولي في اللغة، بقدر ما تستثمر إمكانات التحليل السيميولوجي للوحدات الوظيفية للنصوص، تحت عنوان شامل هو تحليل الخطاب.

وعندما نشغل الآن بهذا الخطاب النصي، و نصف طريقة قيامه بوظائفه، فإننا نلاحظ أن النظم البنيوية التي تكونه، تتصل من الوجهة التداولية بظروف إنتاجه، مثلما تتصل بمشكلات فهمه وقراءته. لكن ما يستحق التركيز عليه، هو كيفية الانتقال – في النظرية السيميولوجية – من الجملة إلى النص، إذ أن هذا الانتقال لا يعود مطلقا إلى مجرد معايير التوسع

الكمي في الأبعاد بل – على العكس من ذلك – يتصل بتغير نوعي أخذ يسمح بتكوين ما يسمى بأجرومية النص.

التداولية وعلاقاتها بالعلوم الإنسانية والفنون الجميلة

تشهد التداولية، التي هي آخر منهج نقدي في تحليل خطاب ما بعد الحداثة، تمخض عن اللسانيات، توسعا على جميع الأصعدة، فهي مسخرة لوصف ظواهر التناسق النصي، كما يتم تسخير أحد مكوناتها لإدماجه في التحليل النصي، وذلك على نحو من السرعة. و لا شك أن التداولية ستغزو المجالات السيميائية الأخرى: وأنه بإمكاننا أن نستشف في كل إمارة دالة على كون سيميائيات السينما وسيميائيات المسرح، حيث أضحت تعنى الآن بالتدابير التي يسخرها القول والحوار، والضامنة لموضعة المتفرج أكثر من اعتنائها بالتحليل الداخلي للمحتويات الفيلمية والمسرحية .

وهذه الطفرة العجيبة من شأنها أن تجعل التداولية تنفتح على إشكالات التخصصات الأخرى المجاورة ؛ كعلم النفس وعلم الاجتماع .

لكن الظاهر أن التداولية، قد أحدثت الأثر الأكبر في صناعة التعليم؛ سواء تعلق الأمر بتعليم اللغة الأم أو اللغات الأجنبية. إن صناعة التعليم للجيل الثالث بعد قطيعتها مع المناهج، التي لم تؤت ثمارها قد أخذت، تعنى بالمتعلم ومقام التبليغ. هناك شعار واحد يشغل أهل هذا الاختصاص: الملكة والتبليغ؛ أي تزويد المتعلم أو المتعلمين بالأدوات التي تمكنهم من التحرك بواسطة الكلام تحركا، يلائم المقام والمقاصد المراد تحقيقها. إن الأمر لم يعد يتعلق بتلقين بنية نحوية معينة، بل أنه يتعلق بتوفير الوسائل اللسانية، التي تسمح للمتعلم بإجراء اختيار بين مختلف الأقوال وذلك بحسب المقام. فإن يعرب المرء باعترافه بالجميل لطرف ما، معناه إجراء فرز داخل سلسلة من التأديات والانتباه إلى ردود فعل الطرف المقابل. بالإضافة إلى هذا، لا بد من وضع هذه الأقوال في إطار تقابلي، حتى يتمكن المتكلم من متابعة جريان التبادل في مختلف أطواره.

خاتـــمة :

لقد ولدت التداولية تحت علامة التعددية، دون هوادة، على الرغم من محاولات – بل و أقول على الرغم من وعود النجاح – التوحيد. فهي تتابع سباقا جمعيا. وسيكون من الخطأ – المحض – تبرير الخطوات المتغيرة الأشكال للبحث التداولي، واستبعاد الدقة في فلسفة اللغة. ومن الخطأ التماثلي المقابلة الضيقة للتداولية بأحد أجزائها، سواء كان ذلك مع تداولية الدرجة الأولى – دراسة الرموز الإشارية – لأنها الأكثر ضمانة في دقتها والأكثر تواضعا في ادعائها في الآن نفسه. أو سواء كان ذلك مع نظرية أفعال اللغة، لأننا هنا نمس فقط استعمال الفعل عامة .

و تعد رهانات التداولية مشوقة جدا، إلا أن القرارات المنهجية لا تقل خطورة. و تتخلل الحقل الإشكالي للتداولية توترات لا تنكر من خلال الملاحقات المغرية والتناقضات المسعفة. فتارة نكون حساسين تجاه إلحاح أسبقية المظهر الشكلي، و تارة نصادف دعوة إلى الأرض التجريبية سواء إلى جانب التواصل الملموس، أو الى جانب اللغة ذاتها. لقد استهدف الفلاسفة بمحض إرادتهم تعاليا، أصبح كنزا ثمينا، هو ما أمكن للتداولية أن تهبه إلينا، إلا إذا أخذت في البحث من خلال العلامات اللسانية المختلفة عن أثر و عن صدى المقاصد التخاطبية... إنها تداوليات متعددة إذن ؟ فهل علينا الاعتراف بذلك ؟

يتشبث بعض الفلاسفة- المناطقة، بلا انقطاع بوجهة النظر التوسعية، ووجهة النظر الأنتروبولوجية أو المتعالية في الآن ذاته. كما توجد مقاربة اللسانيين، الأكثر دقة الذين يكثرون من الاحتياطات، في خوف من انتهاكات بديهيات التلازم من هذا العبور إلى تحليل "الوحدات الكبرى" و من هذه العودة إلى الملموس بعد التجريدات التأسيسية. إذ أن ملاحقة العالمي خارج اللغات الخاصة، يعد بالنسبة لهم سرابا. كما توجد تداولية البلاغيين – الجدد الذين يتلاعبون بالحكم التخاطبية، وبلاحقه – غناها وتنوعاتها الصغرى بطرق نافذة، والتي تستغل لخدمة الإقناع. وتوجد، في الطرف الأخير،

تداولية أصحاب السيكو – سوسيولوجية والسيكو – علاجية الذين يبتهجون بصدور الفعل عن الهامات اللغة، لا لكي يعبر بل ليفعل، و " ليعمل " كسلطة ورغبة بدل التشيع الى حقيقة عارية وحزينة. و كما هو الأمر في الرسم، فإننا نجد البعض أصحاب الشكل، و التشكيل، و الحقيقة، و التكعيب. وآخرين أصحاب الوان، و انفعال، و زخرفات ...

إنها إذن تداوليات عديدة ؟ ولماذا لا تكون كذلك ؟ انه تعداد، دون مراعاة لروح النظرية التي توجد دائما ما دامت التداولية تمارس سلطة إدماجية،قبل أن تكتسب وحدتها الداخلية، وهي تلم بالعنصر الشكلي للمعرفة وللاعتقاد، كما توضح الاستراتيجيات القبلية التي توجه كل مجادلة وكل نقاش وكل حوار، يكشف فيه ، بحسب جاك عن البحث المدبر لأسس المعرفة، إذ ينتظم من خلالها التطبيقي والنظري ، لأن الخطوات نحو الحقيقة ، ترتبط بحركة التواصل المباشر نحو المعنى .

إن التداولية المنبثقة من التفكير الفلسفي في اللغة ، سرعان ما تجاوزت إطارها الأول، كما عملت على صقل أدوات تحليلها. و بنظرتها للإنسان من حيث بعده الأنثروبولوجي، و بوصفه كائنا مزودا بالإرادة والقدرة، وقد فتحت آفاقا واسعة في ميادين أخرى عديدة، وذلك بفضل المعرفة المتراكمة، وكذا التجربة ضمن التفاعل الدائم بواسطة اللغة. و لا أدل على ذلك من أن أهم توجهاتها، أصبحت تسخر في الاقتصاد من أجل إدماج الفرد في المؤسسة، والذي أصبح الضمانة الأساسية للمردود الأكبر.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) سعيد علوش : المقاربة التداولية ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، مركز الإنماء القومي بيروت ، عدد 41 ، تشرين الأول – 1986 ، ص : 61

(2) المرجع السابق ، ص : 62

(3) المرجع السابق ، 63

(4) محمد شوقي الزين : تأويلات وتفكيكات في الفكر العربي المعاصر ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت – 2002 ، ص : 170

(5) الجيلالي دلاش : مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر – 1992 ، ص : 33، 38

(6) سعيد علوش : المقاربة التداولية ، ص : 64

(7) ميجان الرويلي وسعد البازغي : دليل الناقد الأدبي ، المركز الثقافي العربي ــ الدار البيضاء ، بيروت ، ط 2– 2000 ، ص : 100

(8) محمد شوقي الزين : تأويلات وتفكيكات في الفكر العربي المعاصر ، ص : 162

(9) المرجع السابق ، ص : 164

(10) المرجع السابق ، ص : 168

(11) ميجان الرويلي وسعد البازغي : دليل الناقد ، ص : 102 ، 103

(12) حبيب أعراب : الحجاج الاستدلالي الحجاجي ،عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، الكويت ، المجلد 30 يوليو .سبتمبر – 2001 ، ص : 102

(13) المرجع السابق ، ص : 103

(14) صلاح فضل : بلاغة الخطاب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت – 1992 ، ص : 102

(15) المرجع السابق ، ص : 105